**الجمهــورية الجزائــرية الديمقــراطية الشعبيـــة**

**République Algérienne Démocratique et Populaire**

**وزارة التعليــم العــالي و البحــث العلمـي**

**Ministère de l’Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique**

**جــامعة محــمد خيضــر – بسكرة Université Mohamed KHIDER Biskra**

**كــلية العلــوم الاقتصــادية و التجــارية Faculté des Sciences Economiques,**

**Commerciales et des Sciences de Gestion وعلوم التسيير**

**قســـم علـــوم الاقتصاديDépartement des Sciences Economique**

|  |
| --- |
|  **مكاسب المؤسسات من توظيف التسيير الجبائي و المالي**  |

|  |  |
| --- | --- |
| * **نزال بلال**
* **مروة شراديد**
 | * **حمريط رشيد**
 |

**خطة البحث**

**المبحث الاول : مفاهيم عامة حول التسيير الجبائي**

المطلب الاول : مفهوم التسيير الجبائي

المطلب الثاني : خصائص و أهداف التسيير الجبائي

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على التسيير الجبائي

الطلب الرابع : أسس و حرية التسيير الجبائي

**المبحث الثاني  : اثر توظيف التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية**

المطلب الاول : اليات تاثير التسيير الجبائي في تخفيض تكاليف جبائية

المطلب الثاني : اثر العامل الجبائي في صناعة قرار التمويل

المطلب الثالث : كاسب مؤسسة من توضيف التسيير الجبائي

**المبحث الثالث : دراسة حالة لمؤسسة الأطلس لإنتاج الأجر**

المطلب الاول : التعريف بالمؤسسة

المطلب الثاني : واقع التسيير الجبائي الاستراتيجي للمؤسسة

 الفرع الاول ; استفادة مؤسسة من مزايا ممنوحة في اطار القانون

 الفرع الثاني : استفادة مؤسسة من مزايا ممنوحة في اطار قانون اشهار

 الفرع الثالث : ممارسة مؤسسة للإجراءات مالية و إدارية ومحاسبية مخفضة لعبئ الضريبي

**المقدمة**

ان استمرار ونمو المؤسسة الاقتصادية مرهون بقدرة وكفاءة المسير في صنع القرارات المهمة خاصة ماتعلق منها بالقرارات التمويلية , والتي يتوقف عليها تعظيم العوائد وتدنية التكاليف الي ادني قدر ممكن ولن يتحقق دلك دون إدراك المسير لجميع العوامل المؤثرة علي صنع هده القرارات , ويعد العامل الجبائي احد هده العوامل لدلك لابد من إدراجه في عملية اتخاد القرار وهو أساس ما يصطلح عليه التسيير الجبائي , مع السعي المستمر لتفعيل هدا الأخير بهدف تعظيم الاستفادة من التحفيزات وتحقيق الامن الجبائي أو تجنب الخطر الجبائي جبائية إضافية لعدم تقيدها بالتشريعات , وهو مايؤدي الي إضعاف قدرتها التنافسية , ويقلل من هوامش الربح لديها , وينعكس دلك علي قدرتها التمويلية ويحد من امكانية توسعها وللإجابة علي هدا التساؤل

 ماهي فعالية التسيير الجبائي في تحقيق مكاسب المؤسسة ؟

**المبحث الأول :مفاهيم عامة حول التسيير الجبائي**

**مطلب الأول :مفهوم التسيير الجبائي**

هناك العديد من التعريفات للتسيير الجبائي نذكر منها :

التعريف الأول :

هو التعريف الفرانكفوني يري أن التسيير الجبائي هو آلية لتقليل التكاليف الجبائية في إطار الهامش الذي يسمح به القانون الجبائي, في حدود عدم التعسف في استعمال الحق والتصرف الغير العادي في التسيير , وهدا التعريف يقتصر فقط علي التكاليف الجبائية وهو يهتم بتقديم التقارير لإدارة المؤسسة من اجل تفادي الأخطار الجبائية الممكنة الوقوع**. [[1]](#footnote-1)**

التعريف الثاني :

عند Mouric cozina فانه يعرف التسيير الجبائي هو مزيج بين سلوك القانوني والجبائي وعلم التسيير ويتعلق بتسيير المتغير الجبائي في المؤسسة في جميع مراحل دورة حياتها ولدا هي تسعي إلي تعظيمه بدون الخروج عن الإطار القانوني .[[2]](#footnote-2)

التعريف الثالث :

 التسيير الجبائي هو فرع من فروع التسيير المالي ويعني إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار ويهدف إلي تمكين المؤسسة من الاستفادة من مزايا جميع الاختبارات الجبائية وتجنيب المؤسسة من الاستفادة من مزايا جميع الاختيارات الجبائية وتجنيب المؤسسة التكاليف الجبائية وتوظيفها لفائدة المؤسسة في ظل الالتزام بقواعد التشريع الجبائي .[[3]](#footnote-3)

**المطلب الثاني : خصائص وأهداف التسيير الجبائي**

**الفرع الأول : خصائص التسيير الجبائي**

ولتسيير الجبائي خاصيتين وهما

-الخاصية الأولة: استعمال الوسائل المشروعة قانونا .

وهنا يجب التمييز بين التسيير الجبائي وكل من الغش والتهرب الضريبي

1 الغش الضريبي:

يعرف الغش علي انه فعل إرادي يقوم به الممول الذي يقرر مخالفة القانون للتملص من دفع الضريبة وفي هده حالة نجد سلوك إجرامي مقصود ومعتمد

* إخفاء أو محاولة المبالغ أو المنتوجات التي يطبق عليها الرسم علي القيمة المضافة من طرف كل شخص مدين خاصة مبيعات بدون فاتورة
* تقديم وثائق مزورة أو غير صحيحة للاستناد إليها عند طلب الحصول إما تخفيض أو الخصم أو إعفاء أو الاسترجاع للرسم علي قيمة المضافة
* قيام مكلف بالضريبة بتدبير عدم إمكانية الدفع أو بوضع عوائق أخري أمام تحصيل أي ضريبة أو رسم مدين به

2 التهرب الضريبي :

 يعرف التهرب الضريبي هو تقليص مبالغ الاقتطاعات الضريبة الواجبة الدفع فادا كان دلك باستخدام أدوات مشروعة فيدخل ضمن دائرة الغش الضريبي وعليه يمكن اعتبار الغش الضريبي تهربا غير مشروع

-الخاصية الثانية :القرار الطوعي للتسيير الجبائي

إن تسيير الجبائي يرتكز علي مبدأ الحرية التسيير الجبائي الذي ينص علي حرية اختيار مكلف الوضعية المناسبة له وهو مرتبط بالاختيار الجبائي فعملية اتخاذ القرار تتضمن اختيار بين بديلين أو أكثر هده القرارات تعكس إرادة المؤسسة في اختيار البديل الجبائي المناسب الذي يقره المشرع الجبائي ودلك بهدف التقليص الضرائب المستحقة علي مؤسسة فبانعدام هده الخيارات والبدائل في التشريعات الجبائية يصبح التسيير الجبائي مجرد تطبيق بسيط للقواعد و الاجرءات الضريبية المحددة مسبقا وبالتالي يقف المسير الجبائي أمام مختلف الضرائب مسبقا[[4]](#footnote-4)

**الفرع الثاني : أهداف التسيير الجبائي**

يهدف التسيير الجبائي إلي تحقيق الأهداف

* الأمن الجبائي :

يمكن للمؤسسة تحقيق الأمن الجبائي ادا كانت وضعية قانونية سليمة تجاه إدارة الضرائب بحيث ادا وقعت المؤسسة في عملية رقابة من طرف الإدارة الجبائية لا يؤدي هدا لتعرض المؤسسة لعقوبات وغرامات ولتحقيق أمنها الجبائي تقوم علي

* تشخيص الالتزامات الجبائية للمؤسسة
* تحديد الإستراتجية الجبائية للمؤسسة وتقييمها
* تخفيض العبء الضريبي من خلال تحسين الأداء وفعالية التسيير الجبائي
* التحكم في عبء الجبائي :

يعرف العبء الجبائي علي انه تلك الآثار التي تحدثها الضريبة علي أسعار السلع وعلي أسعار العوامل الإنتاج حيث تساهم الأعباء الجبائية في الرفع من تكاليف الإنتاج باعتبارها جزءا من سعر التكلفة

* تأجيل دفع ضريبة من اجل الاستفادة من وفرات مالية تعزز وضعية الخزينة.
* ضمان الفعالية الجبائية :

يمكن تحقيق الفعالية الجبائية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ,حيث تتحقق الفعالية الجبائية المباشرة من خلال استغلال المؤسسة لمختلف الحوافز الجبائية المتاحة لها في الوضع القانوني الذي هي فيه مما يسمح لها بتحقيق وفرات مالية مباشرة إما الفعالية الجبائية غير مباشرة فهي تتحقق من خلال تلك الخيارات القانونية المختلفة التي يمكن للمؤسسة اعتمادها [[5]](#footnote-5)

المطلب الثالث : العوامل مؤثرة علي التسيير الجبائي

هناك عدة عوامل تؤثر على التسییر الجبائي داخل المؤسسة والتي تؤدي إلى تراجع كفاءتها وأرباحها وكذا حصتها السوقیة، ومن بین هذه العوامل:

1-الخطر الضریبي :

 قصد بالخطر الضریبي تلك التكالیف الإضافیة التي تتكبدها المؤسسة نتيجة عدم التزامها و احترامها للقواعد الضریبیة، وتتمثل هذه التكلیف في العقوبات والغرامات التي تتحملها المؤسسة، والتي تشوه سمعتها اتجاه الضرائب هذا من جهة، ومن جهة أخرى نقص الفعالیة نتیجة عدم معرفة الإجراءات التي تمكن المؤسسة من الاستفادة من الامتیازات الضریبیة ویتوقف تسییر الخطر الجبائي على قدرة المؤسسة على تحدید طبیعة العقوبات التي قد تتعرض لها وهي مسألة غیر محسومة، وتتوقف بدورها على مدى ملائمة الاختيارات الضریبیة مع مختلف أبعاد السیاسة العامة للمؤسسة، لذا فإن التسییر الضریبي یهدف إلى تحقیق حد أعلى من الضمان والأمن الضریبي هذا من جهة ومن جهة أخرى تحدید الاختيارات اللازمة لتفادي هذا الخطر.

2-الازدواج الضریبي:

یقصد به فرض ضریبتین أو أكثر على نفس الوعاء أو تكرار فرض ضریبة نفسها على نفس الفرد أو المال نفسه في مدة واحدة .

یؤثر الازدواج الضریبي على المؤسسة إذ یمثل عبئا إضافیا على عاتق المؤسسة لیزید إلى جانب العبء الأصلي باعتبار أن الجزء الأكبر من الأرباح المحققة تمتصه الضریبة.

 3- الضغط الضریبي:

ويعرف على أنه مختلف الآثار التي تحدثها الاقتطاعات الضریبیة والتي تؤثر على نشاط المؤسسة أي مدى قدرتها على تحمل العبء، ویكون أثره على المؤسسة إذ یعمل معدل الضغط الضریبي المرتفع على تثبیط النشاط الإنتاجي داخلها، وكذا على نمو المؤسسة، لأن للضریبة أثر معرقل على الإنتاجیة الكلیة لعوامل الإنتاج باعتبار هذا الأخیر أحد مؤشرات قیاس تنافسیة المؤسسة، وهذا لعدم استغلال الأمثل لهاته العوامل مما یؤدي إلي نقص الإنتاج و انخفاضه، والذي بدوره یؤثر على الحصة السوقیة للمؤسسة وبالتالي على و النتیجة الصافیة.[[6]](#footnote-6)

**المطلب الرابع : أسس وحرية التسيير الجبائي** :

فرع الأول: أسس التسيير الجبائي

ﯿﺴﺘﻨد اﻟﺘﺴﯿﯿر اﻟﺠﺒﺎﺌﻲ ﻋﻠﻰ اﻟﻤﺒﺎدئ اﻟﺘﺎﻟية

- اختيار اﻟطرﯿقة اﻷﻗل ﺘﻛﻠﻔﺔ ﻋن طرﯿق إﺴﺘﻐﻼل ﻨﻘﺎط اﻟﻀﻌف أو اﻟﻔراﻏﺎت اﻟﻤﺘواﺠدة ﻓﻲ اﻟﺘﺸرﯿﻌﺎت اﻟﺠﺒﺎﺌﯿﺔ ﺤﯿث ﯿﻌﺘﺒر اﻟﺘﻬرب اﻟﻀرﯿﺒﻲ ﻓﻲ ﻫذﻩ اﻟﺤﺎﻟﺔ ﻀﻤن اﻟواﺠﺒﺎت اﻟﺠﺒﺎﺌﯿﺔ ﻟﻠﻤﺴﯿر

- اﻟﺘﺴﯿﯿر اﻟﺠﺒﺎﺌﻲ ﯿﻤﺜل اﻟﻤﺴﺘوى اﻷﻋﻠﻰ ﻹﺴﺘﻌﻤﺎل اﻟﺠﺒﺎﯿﺔ، ﻓﺎﻟﻤﺴﯿريـن ﻟﻬم اﻟﺤق ﻓﻲ إﺴﺘﺨدام ذكاﺌﻬم ﻟﻠﻤﻔﺎﻀﻠﺔ ﺒﯿن اﻹﺨﺘﯿﺎارت اﻟﺠﺒﺎﺌﯿﺔ اﻟﻤوﻀوﻋﺔ ﺘﺤت ﺘﺼرف اﻟﻤؤﺴﺴﺔ ﯿﻬدف إﺨﺘﯿﺎر طرﯿﻘﺔ اﻹﺨﻀﺎع اﻷﻗل ﺘﻛﻠﻔﺔ ﻤن وﺠﻬﺔ اﻟﻨظر اﻟﺠﺒﺎﺌﯿﺔ ﻓﻲ ظل اﻟﺨﻀوع ﻟﻠﻀراﺌب اﻟﻤﻔروﻀﺔ ﻤن ﻗﺒل اﻟﺘﺸرﯿﻌﺎت .

- ﯿﺴﺘﻤد اﻟﺘﺴﯿﯿر اﻟﺠﺒﺎﺌﻲ ﻓﻌﺎﻟﯿﺘﻪ ﻓﻲ ﺘوظﯿف ﺴﯿﺎﺴﺔ اﻟﺘﺤﻔﯿز اﻟﻀرﯿﺒﻲ ﻓﻲ ﺘرﺸﯿد ﻗرارات اﻟﻤﺴﯿر ﻤن ﺨﻼل إرﺘﻛﺎزﻩ ﻋﻠﻰ :

- أﻫﻤﯿﺔ اﻟﻀرﯿﺒﺔ ﻓﻲ ﺤﯿﺎة اﻟﻤؤﺴﺴﺔ واﻟﺘﻲ ﺘﺘرﺠم ﻓﻲ اﻟﺤﺠم اﻟﻤﺎﻟﻲ اﻟذي ﺘﺘﺤﻤﻠﻪ اﻟﻤؤﺴﺴﺔ وﻟﻬذا ﻨﺠد ﻛل قرارات ﯿﺘﺨذﻩ اﻟﻤﺴﯿر ﻫو ﺤﺎﻤل ﻟﺘﺄﺜﯿر ﺠﺒﺎﺌﻲ ﯿﺘﺠﺴد داﺌﻤﺎ ﻓﻲ ﺤﺠم ﻤﺎﻟﻲ .

- ﺘﺒﻨﻰ اﻟﺘﺸرﯿﻌﺎت اﻟﺠﺒﺎﺌﯿﺔ ﻟﺒﻌض اﻹﺠراءات ت اﻟﺘﻲ ﺘوﻓر ﻟﻠﻤؤﺴﺴﺔ ﺒﻌض اﻟﻬواﻤش ﻟﻠﺘﺤرك اﻟﺠﺒﺎﺌﻲ ﻤﻤﺎ ﯿﻤﻛن اﻟﻤﺴﯿر ﻤن اﻟﻤﻔﺎﻀﻠﺔ ﺒﯿن اﻹﺨﺘﯿﺎارﺘ اﻟﺠﺒﺎﺌﯿﺔ اﻟﻤﺘﻌددة

الفرع الثاني :مبادئ التسيير الجبائي

وسنوضح في هدا العنصر مبادئ التسيَيرالجبائي و هما قطبين يتحرك وهما هدا الأخير

مبدأ حرية في التسيير

مبدأ عدم التدخل في التسيير

* مبدأ حرية التسيير

يهتم المسير في المؤسسة بالسيطرة والتمكن من تقنيات التسيير لانها ضمن أولوياته وكذلك يقوم بالمفاضلة بين الخيارات والبدائل التي الممنوحة له من طرف القانون من خلال إدراكه للمزايا الضريبية التي يحققها هدا الاختيار و بمجرد البدء في تنفيذ هدا الاختيار فانه يكتسب قوة قانونية تجاه إدارة الضرائب فهذا الأخير من خلال تسييره لاعتماله لو الحق في الاستفادة من كافة الامتيازات الضريبية الممكنة ، وإذا تم اختيار بديل اقتصادي سيء فإنه لا يمكن لإدارة الضرائب اعتبار هدا الاختيار أنه تحايل ضريبي إذا قامت بإثبات العكس و أنه قام بهدا الفعل بدافع سوء النية .

* مبدأ عدم التدخل في التسيير:

ألزم التشريع في هدا المبدأ أن الدارة الضريبية ليس لديها حق التدخل يف القرارات التي يتخذها مسير المؤسسة في جانب تسييري الخاص بها أن كانت تراه الإدارة [[7]](#footnote-7)الضريبية هذا التدخل قد يفيد المؤسسة ويجنبها خطرا أو يؤدي إلي تخفيف التكاليف الجبائية مادامت المؤسسة تفي بجميع التزاماتها القانونية اتجاه الإدارة الضريبية.

وعلى سبيل المثال ذكرت المادة185 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة أنه يمكن للمسَير اللجوء إلي القرض بفوائد من أجل توسيع استثماراته وبالتالي سيتم خصم هذه الفوائد من الربح الذي سيخضع للضريبة حتى وإن كان لدى للمؤسسة أموال خاصة وسيولة كافية لتمويل هذه الاستثمارات

كما تجدر الإشارة إلي أن حرية التسيير لمسير المؤسسة تسمح بالموافقة على نوعين من الرقابة على مدى نظامية التسيَير دون ان يبحث عن الفرص البديلة التي أهدرتها المؤسسة وهما

1محافظ الحسابات الذي يعمل من أجل الحفاظ على مكاسب ومصالح المساهمين

2 مفتش الضرائب أو المرافق الجبائي يدافع عن مصالح الدولة ومكاسب الخزينة العمومية من خلال مراجعة التصريحات والوثائق المقدمة

**المبحث الثاني : اثر توظيف التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية**

**المطلب الأول : آليات تأثير التسيير الجبائي في تخفيض تكاليف جبائية**

إن اﻟﻤؤﺴﺴﺔ اﻟﻨﺎﺠﺤﺔ ﻫﻲ اﻟﻤؤﺴﺴﺔ اﻟﺘﻲ ﺘﺴﻌﻰ إﻟﻰ ﺘﺤﻘﯿق أﻫداﻓﻬﺎ اﻟﻤﺎﻟﯿﺔ ﺒﺄﻗل اﻟﺘﻛﺎﻟﯿف، وﺒﻤﺎ أن اﻟﺘﻛﺎﻟﯿف اﻟﺠﺒﺎﺌﯿﺔ ﻨﺠدﻫﺎ

اﻻﺴﺘﻐﻼل، اﻟﺘﻤوﯿل، اﻻستثمار،ﻓﺈن ﺘﺴﯿﯿرﻫﺎ ﯿﺠب أن ﯿﻛون ﻤﺘواﻓﻘﺎ ﻤﻊ ﻫذﻩ اﻟﻤراﺤل

أولا: أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الاستغلال

\*الأثر الجبائي في مرحلة الاستغلال

ان عملية تحديد ودراسة الأثر الجبائي في هده مرحلة من نشاط المؤسسة يركز علي التأثيرات المتعلقة بالتوازن المالي والمتمثلة في : خزينة , رأس المال العامل , احتياجات رأس المال العامل .

1. تأثير الجباية علي خزينة المؤسسة : إن وﻀﻌﯿﺔ اﻟﺨزﯿﻨﺔ ﺘﻌﺘﺒر ﻤن ﺒﯿن اﻟﻤﻬﺎم اﻷﺴﺎﺴية واﻟﻨﻘﺎط اﻟﺤﺴﺎﺴﺔ اﻟﺘﻲ ﯿﻨﺒﻐﻲ ﻋﻠﻰ اﻟﻤﺴﯿر اﻟﺠﺒﺎﺌﻲ وﻀﻌﻬﺎ ﻀﻤن اﻷوﻟوﯿﺎت .ﺤﯿث ﺘﻘﺘﻀﻲ ﻫذﻩ اﻟدارﺴﺔ ﻀرورة ﺤﺼر ﺠﻤﯿﻊ أﻨواع اﻟضراﺌب اﻟﺘﻲ ﺘﺨﻀﻊ ﻟﻬﺎ اﻟﻤؤﺴﺴﺔ، وﺤﺴـن ﺘﺴﯿﯿرﻫﺎ ﻤن ﺨﻼل ﺠدوﻟﺘﻬﺎ وﺘﺤدﯿد ﻤواﻋﯿد دﻓﻌﻬﺎ ﻟﻺدارة اﻟﻀرﯿﺒﯿﺔ، وﻫذا ﻟﺘﻔﺎدي ﻤﺎ ﯿﺘرﺘب ﻋن ﻋﻠﻰ ﺘﺄﺨﯿرات اﻟدﻓﻊ ﻤن ﻏراﻤﺎت وﺘﻛﺎﻟﯿف إﻀﺎﻓﯿﺔ ﺘؤثر سلبا علي تدفقات النقدية للمؤسسة .وﺒﺎﻟﺘﺎﻟﻲ ﺘﺄﺜر اﻟﺨزﯿﻨﺔ ﺒﻌﺎﻤل اﻟﺠﺒﺎﯿﺔ، ﯿﻛون ﻤن ﺨﻼل دارﺴﺔ ﺘﺄﺜﯿر ﻤﺨﺘﻠف اﻟﻀارﺌب واﻟرﺴوم اﻟﺘﺎﻟﯿﺔ :اﻟرﺴم ﻋﻠﻰ اﻟﻘﯿﻤﺔ اﻟﻤﻀﺎﻓﺔ، اﻟﻀرﯿﺒﺔ ﻋﻠﻰ أرﺒﺎح اﻟﺸرﻛﺎت، اﻟرﺴوم اﻟﺠﻤرﻛﯿﺔ، اﻟرﺴم ﻋﻠﻰ اﻟﻨﺸﺎط اﻟﻤﻬﻨﻲ، اﻟرﺴم اﻟﻌﻘﺎري .

وﻓﻲ ﻫذا اﻟﺼدد ﺴﻨﻘوم ﺒﺘﺤﻠﯿل أﺜر ﻛل ﻤن اﻟرﺴم ﻋﻠﻰ اﻟﻘﯿﻤﺔ اﻟﻤﻀﺎﻓﺔ واﻟﻀراﺌب ﻋﻠﻰ أرﺒﺎح اﻟﺸرﻛﺎت ﻋﻠـﻰ ﺨزﯿﻨﺔ اﻟﻤؤﺴﺴﺔ .

2- تاثير الرسم علي القيمة المضافة TVA: تتصرف المؤسسة لحساب الإدارة الجبائية باعتبارها مكلفا قانونيا وليس حقيقيا , مما يترتب عليها مسؤولية ثقيلة فتتأثر خزينتها تبعا لعدة عوامل مرتبطة هدا الرسم تنوع واختلاف المعدلات 7 % و 17% امكانية خصم الرسم علي القيمة المضافة حسب طبيعة العلمية المحققة , الاخد بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق قاعدة التفاوت الشهري وحتي تتمكن المؤسسة من التحكم في هده القاعدة الاخيرة وجعلها تتماشي مع تدفقاتها يجب عليها ان تسيير وبصفة عقلانية مهلة الدفع المتعلقة بمختلف المتعاملين معها ( الزبائن و الوردين).

ﻓﻛﻠﻤﺎ ﻤﻨﺤت اﻟﻤؤﺴﺴﺔ ﻤﻬﻠﺔ دﻓﻊ ﻟﻠزﺒﺎﺌن أﻛﺒر ﻤﻤﺎ ﯿﺠب، ﻓﺈﻨﻬﺎ ﻤﻠزﻤﺔ ﺒدﻓﻊ اﻟرﺴم ﻋﻠﻰ اﻟﻘﯿﻤﺔ اﻟﻤﻀﺎﻓﺔ، اﻟذي ﻟم ﺘﺤﺼﻠﻪ ﻤن ﺨزﯿﻨﺘﻬﺎ، وﻫذا ﻤﺎ ﯿﺤدث اﺤﺘﯿﺎﺠﺎ ﻤﺎﻟﯿﺎ ﯿؤﺜر ﺴﻠﺒﺎ ﻋﻠﻰ ﺘوازﻨﻬﺎ اﻟﻤﺎﻟﻲ، وﻤﻨﻪ ﺘﻌﺘﺒر اﻟﻤدة اﻟﺘﻲ ﺘﻔﺼل ﻤﺎ ﺒﯿن ﺘﺎرﯿﺦ ﺘﺴدﯿد اﻟزﺒﺎﺌن ﻟدﯿوﻨﻬم، وﺘﺎرﯿﺦ اﺴﺘﺤﻘﺎق اﻟرﺴم، ﻤدة ﻫﺎﻤﺔ ﺒﺎﻟﻨﺴﺒﺔ ﻟﻠﻤؤﺴﺴﺔ، ﺤﯿث ﯿﻤﻛﻨﻬﺎ ﻫذا اﻟﻤﺒﻠﻎ ﻤن إﺠراء ﻋدة ﻋﻤﻠﯿﺎت ﺘﻌود ﺒﺎﻟﻨﻔﻊ ﻋﻠﻰ اﻟﺨزﯿﻨﺔ، ﻛﺎﻟﺘوظﯿﻔﺎت اﻟﺒﻨﻛﯿﺔ ﻤﺜ ﻼ .ﻛـﻤﺎ أن ﻟﻠﻤﻬﻠﺔ اﻟﻤﻤﻨوﺤﺔ ﻟﻠﻤؤﺴﺴﺔ ﻤن طرف ﻤودﯿﻬﺎ ﻟﻬﺎ دور ﻫﺎم، ﻻ ﯿﻘل أﻫﻤﯿﺔ ﻋن دور اﻟﻤﻬﻠﺔ اﻟﺘﻲ ﺘﻤﻨﺤﻬﺎ ﻫﻲ ﻟﻠﻌﻤﻼء ا حيث انطلاقا من الفرق بين القيمة الضريبة اﻟﻤﺴﺘﺤﻘﺔ اﻟدﻓﻊ وﻗﯿﻤﺔ اﻟﻀرﯿﺒﺔ اﻟواﺠﺒﺔ الاسترجاع ، ﻻ ﯿﻤﻛن أن ﺘﺒﺘﻌد آﺜﺎر ﻀرﯿﺒﺔ اﻟرﺴم ﻋﻠﻰ اﻟﻘﯿﻤﺔ اﻟﻤﻀﺎﻓﺔ ﻋن إﺤدى اﻟﺤﺎﻟﺘﯿن اﻟﺘﺎﻟﯿﺘﯿن:

-إذا ﻛﺎﻨت ﻗﯿﻤﺔ اﻟﻀراﺌب اﻟﻘﺎﺒﻠﺔ ﻟﻼﺴﺘرﺠﺎع أﻛﺒر ﻤن ﻗﯿﻤﺔ اﻟﻀرﯿﺒﺔ اﻟﻤﺴﺘﺤﻘﺔ اﻟدﻓﻊ، ﻓﻲ ﻫذﻩ اﻟﺤﺎﻟﺔ ﺘﻛـون ﺨزﯿﻨﺔ اﻟﻤؤﺴﺴﺔ ﻓﻲ وﻀﻌﯿﺔ ﺘﺴﺒﯿق ﻟﻠدوﻟﺔ.

-أﻤﺎ إذا ﻛﺎﻨت ﻗﯿﻤﺔ ﻀرﯿﺒﺔ اﻟرﺴم ﻋﻠﻰ اﻟﻘﯿﻤﺔ اﻟﻤﻀﺎﻓﺔ اﻟواﺠﺒﺔ اﻟدﻓﻊ أﻛﺒر ﻤـن ﻗﯿﻤـﺔ اﻟﻀـراﺌب اﻟﻘﺎﺒﻠـﺔ ﻟﻼﺴﺘرﺠﺎع، ﻓﻲ ﻫذﻩ اﻟﺤﺎﻟﺔ ﺘﻛون اﻟﻤؤﺴﺴﺔ ﻤطﺎﻟﺒﺔ ﺒﺘوﻓﯿر ﻫذﻩ اﻟﻘﯿﻤﺔ وﺘﺴدﯿدﻫﺎ ﻓﻲ اﻵﺠﺎل اﻟﻤﺤددة .وﻫذا ﺤﺘﻰ ﻻ ﺘﺘﺤﻤل ﺨزﯿﻨﺔ اﻟﻤؤﺴﺴﺔ ﺘﻛﺎﻟﯿف إﻀﺎﻓﯿﺔ ﺘﺄﺘﻲ ﻓﻲ ﺸﻛل ﻋﻘوﺒﺎت ﻋن اﻟﺘﺄﺨﯿر.

1- تاثير الضرائب علي الأرباح الشركات علي خزينة المؤسسة : ﯿﺘﻀﺢ ﺘﺄﺜﯿر اﻟﻀرﯿﺒﺔ ﻋﻠﻰ أرﺒﺎح اﻟﺸرﻛﺎت ﻛوﻨﻬﺎ ﺘﻌﺘﺒر ﻤن اﻟﺘدﻓﻘﺎت اﻟﻨﻘدﯿﺔ اﻟﺨﺎرﺠﺔ ﻤـن ﺨـﻼل ﻨظـﺎم اﻟﺘﺴدﯿدات اﻟﺘﻠﻘﺎﺌﯿﺔ .إذ ﯿﺘﻌﯿن ﻋﻠﻰ اﻟﺨﺎﻀﻊ ﻟﻬذﻩ اﻟﻀرﯿﺒﺔ أن ﯿﻘوم ﺒﻨﻔﺴﻪ ﺒﺤﺴﺎب ﻤﺒﻠﻐﻬﺎ وﺘﺼﻔﯿﺘﻬﺎ ودﻓﻌﻬﺎ ﺘﻠﻘﺎﺌﯿﺎ ﻟﺼﻨدوق ﻗﺎﺒض اﻟﻀراﺌب اﻟﻤﺨﺘص إﻗﻠﯿﻤﯿﺎ، وﯿﺘم هدا بدون إصدار وإرسال مسبق للجدول من طرف مصلحة الضرائب (بدون اندار مسبق )

1. تاثير علي راس المال العامل (FR) : ﻓﻛرة اﻟﺘﺄﺜﯿر اﻟﺠﺒﺎﺌﻲ ﻋﻠﻰ أرس اﻟﻤﺎل اﻟﻌﺎﻤل ﻻ ﯿﻤﻛن ﻤﻼﺤظﺘﻬﺎ ﺒﺼورة ﻤﺒﺎﺸرة، إن ﻨﻤﺎ ﻫﻲ ﻤﺘﻀـﻤﻨﺔ ﻤـن ﺨﻼل اﻟﻌﻨﺎﺼر اﻟﻤﻛوﻨﺔ ﻟأرس اﻟﻤﺎل اﻟﻌﺎﻤل ﻓﺘﺄﺜﯿر اﻟﺠﺒﺎﯿﺔ ﻋﻠﻰ أرس

اﻟﻤﺎل اﻟﻌﺎﻤل ﯿﻤﻛن أن ﯿﻛون ﻤن ﺨﻼل اﻟﺘﺄﺜﯿر ﻋﻠﻰ ﻤﻛوﻨﺎت اﻷﻤوال اﻟداﺌﻤﺔ، ﺒﺤﯿث ﺘﺤﺘوي اﻷﻤوال اﻟﺨﺎﺼﺔ ﻏﺎﻟﺒﺎ ﻋﻠﻰ ﺠزء ﻫﺎم ﻤن اﻷﻤوال اﻟﻤﺨﺼﺼﺔ ﻟﻠﺘﻤوﯿل اﻟذاﺘﻲ، وﻫذا اﻷﺨﯿر ﻤﻌﻔﻰ ﺒﻨﺴﺒﺔ ﻛﺒﯿرة ﻤن اﻟﻀرﯿﺒﺔ وﻛذﻟك اﻟﺤﺎل ﺒﺎﻟﻨﺴﺒﺔ ﻟﻠدﯿون اﻟﺘﻲ ﺘﺘرﺘب ﻋﻠﯿﻬﺎ وﻓـوارت ﻀرﯿﺒﯿﺔ ﻛﻤﺎ ﯿﺘﺠﻠﻰ اﻟﺘﺄﺜﯿر اﻟﻀرﯿﺒﻲ ﻋﻠﻰ أرس اﻟﻤﺎل اﻟﻌﺎﻤل ﻤن ﺨﻼل اﻻﺴﺘﺜﻤﺎرات، ﻓﻬﻲ ﺘظﻬر ﺒـﺎﻟﻘﯿم اﻟﺼـﺎﻓﯿﺔ ﻓﻲ اﻟﻤﯿزانية ،وذﻟك ﺒﻌد طرح ﻗﯿﻤﺔ اﻻﻫﺘﻼﻛﺎت ﻤن اﻟﻘﯿﻤﺔ اﻹﺠﻤﺎﻟﯿﺔ ﻟﻼﺴﺘﺜﻤﺎارت، ﻓهي ﺤﺎﻟﺔ ﺘﺴرﯿﻊ اﻹﻫﺘﻼك، اﻟذي ﯿﻌد اﺨﺘﯿﺎرا ﻤﺤﻀﺎ، ﻓﺈن ﻗﯿﻤﺔ اﻻﺴﺘﺜﻤﺎارت ﺴﺘﻨﺨﻔض، وﺘرﺘﻔﻊ ﻗﯿﻤﺔ اﻷﻤوال اﻟداﺌﻤﺔ وﻫذا ﺒـدورﻩ ﯿـؤدي إﻟﻰ ارﺘﻔﺎع أرس اﻟﻤﺎل اﻟﻌﺎﻤل .

1. تاثير الجباية علي احتياجات راس المال العامل (BFR) : ﯿﻌد اﻟرﺴم ﻋﻠﻰ اﻟﻘﯿﻤﺔ اﻟﻤﻀﺎﻓﺔ، أﻫـم رﺴم ﯿؤثر ﻤﺒﺎﺸرة ﻋﻠﻰ اﺤﺘﯿﺎﺠﺎت راس اﻟﻤﺎل اﻟﻌﺎﻤل، وذﻟك ﻤـن ﺨﻼل ﻗـﺎﻋدة "اﻟﺘﻔـﺎوت اﻟﺸﻬـري"، وﻤن ﺨﻼل اﻟﻔرق ﺒﯿن اﻟرﺴم اﻟﻤﺴﺘﺤق ﻋﻠﻰ اﻟﻤﺒﯿﻌـﺎت واﻟرﺴـم اﻟﻘﺎﺒل ﻟﻼﺴﺘرﺠﺎع ﺤﯿث أﻨﻪ ﻛﻠﻤﺎ ﻛﺎن اﻟرﺴم اﻟﻤﺴﺘﺤق ﻋﻠﻰ اﻟﻤﺒﯿﻌﺎت أﻛﺒر ﻤن اﻟرﺴم اﻟﻤﺴﺘرﺠﻊ ﻓﺈن اﻟﻤؤﺴﺴﺔ ﯿﺘرﺘب ﻋﻠﯿﻬﺎ اﺤﺘﯿﺎج ﻤﺎﻟﻲ ، ﻤطﺎﻟﺒﺔ ﺒدﻓﻌﻪ واﻟﻌﻛس ﺼﺤﯿﺢ .

ثانيا : اهمية التسيير الجبائي في مرحلة تمويل

من خلال هده الاهمية سيتم التركيز علي سياسة الاقتراض , التمويل الايجاري , سياسة توزيع الارباح [[8]](#footnote-8)

1. سياسة الاقتراض : ﺘﻨﻘﺴم ﻫﯿﻛﻠﺔ اﻟﺘﻤوﯿل ﻓﻲ اﻟﻤؤﺴﺴﺔ إﻟﻰ أﻤوال ﺨﺎﺼﺔ ودﯿون، واﻟﻌﺎﻤل اﻟﺠﺒﺎﺌﻲ ﯿؤﺨذ ﺒﻌﯿن اﻻﻋﺘﺒﺎر ﻟﻠﻤﻔﺎﻀﻠﺔ ﺒﯿن اﻟﻤﺼدرﯿن، وﻟﻬذا ﻨﺠد اﻟﺴﯿﺎﺴﺔ اﻟﻀرﯿﺒﯿﺔ ﺘؤﺜر ﻋﻠﻰ اﻟﻤﺴﯿر ﻓﻲ اﺨﺘﯿﺎر ﺴﯿﺎﺴﺔ ﻤﺎﻟﯿﺔ ﺘﺄﺨذ ﺒﻌﯿن اﻻﻋﺘﺒﺎر ﺘﻔﻀﯿل اﻟﻠﺠوء إﻟﻰ اﻻﻗﺘراض.
2. التمويل الايجاري : إن شرح اثر الجباية علي سياسة التمويل الايجاري يكون ﻤن ﺨﻼل إﺒراز اﻻﻋﺘﺒﺎرات اﻟﺠﺒﺎﺌﯿﺔ اﻟﺘﻲ ﺘدﺨل ﻓﻲ ﻗرار ﺤﯿﺎزة اﻷﺼول اﻹﻨﺘﺎﺠﯿﺔ اﻟﺠدﯿدة ﻟدى اﻟﻤﺸروﻋﺎت اﻟﻤﺨﺘﻠﻔﺔ، ﺤﯿث ﯿﺘﺎح أﻤﺎم اﻟﻤؤﺴﺴﺔ ﻋدد ﻤن اﻟﺨﯿﺎرات ﻟﻠﺤﺼول ﻋﻠﻰ ﻫذﻩ اﻷﺼول، وﻫﻲ ﺸراء ﻫذا اﻷﺼل ﻤن ﻤﺎﻟﻬﺎ اﻟﺨﺎص أو ﺸراﺌﻪ ﻤن ﻤﺎل ﻤﻘﺘرض، أو اﺴﺘﺌﺠﺎرﻩ ﻟﻤدة ﻤﻌﯿﻨﺔ ﻤﻘﺎﺒل أﺠرة ﻤﺤددة.
3. سياسة التوزيع الارباح : إن العلاقة بين سياسة توزيع الارباح و الجباية تكون ﻤن ﺨﻼل ﺘﻔﺴﯿر ﻨظرﯿﺔ اﻟﺘﻤﯿﯿز اﻟﺠﺒﺎﺌﻲ واﻟﺘﻲ ﺘﺸﯿر إﻟﻰ أﻨﻪ ﻟو ﻛﺎن ﻤﻌدل اﻟﻀرﯿﺒﺔ ﻋﻠﻰ ﺘوزﯿﻌﺎت اﻷرﺒﺎح ﯿزﯿد ﻋﻠﻰ ﻤﻌدل اﻟﻀرﯿﺒﺔ ﻋﻠﻰ ﺘوزﯿﻌﺎت اﻷرﺒﺎح الرأسمالية .ﻓﺈن ﺤﻤﻠﺔ اﻷﺴﻬم ﯿطﻠﺒون ﻤﻌدل ﻋﺎﺌد أﻛﺒر ﻗﯿﺎﺴﺎ ﺒﺸرﻛﺔ ﻤﻤﺎﺜﻠﺔ ﺘﺤﺘﺠز ﻛل أرﺒﺎﺤﻬﺎ أو اﻟﺠزء اﻷﻛﺒر ﻤﻨﻪ، ﻤﻤﺎ ﯿزﯿد ﻤن ﺘﻛﻠﻔﺔ اﻷﻤوال ﻟﻠﻤؤﺴﺴﺔ اﻷوﻟﻰ وﺒﺎﻟﺘﺎﻟﻲ ﺘﻨﺨﻔض اﻟﻘﯿﻤﺔ اﻟﺴوﻗﯿﺔ ﻟﻠﺴﻬم اﻟواﺤد.

**المطلب الثاني : اثر العامل الجبائي في صناعة قرار التمويل**

ان اثر المسير بالتشريعات الجبائية وتوظيف دلك في العملية التسييرية يمكنه من أخد صورة واضحة علي مصادر التمويل المختلفة والمزايا الضريبية التي تححقها المؤسسة من اختيارها لأي منها والتي علي أساسها تتم المفاضلة بينها أو اختيار مزيج منها وبغض النظر عن التصنيفات المختلفة المعتمدة في تصنيفات مصادر التمويل فاننا سنركز علي دور العامل الضريبي في تعظيم الاستفادة من أي مصدر من هده المصادر خاصة ما تعلق منها بتعزيز القدرة التمويلية للمؤسسة مع تصنيفها الي مصادر داخلية ومصادر خارجية .[[9]](#footnote-9)

أولا: مصادر التمويل الداخلية (الخاصة) :

وتتمثل في الأسهم والتمويل الذاتي وتمارس الضريبة تأثيرا كبيرا علي قرار اختيار أي منها كما سنوضحه فيما يلي :

1. الاسهم : ان مايغري المسير علي اختيار هدا المصدر التمويلي هو علمه بان التشريع الجبائي لايخضع الارباح الضريبية الابعد توزيعها علي المساهمين واثناء الفترة الي تكون فيها المؤسسة غير ملزمة بتوزيع الارباح فان الارباح غير موزعة تتحول الي مصدر للتمويل الذاتي ولو مؤقتا .إضافة الي تدعيم خزينتها بهامش سيولة يمكنها من الوفاء بالتزاماتها ويقلل من الضغوط التي قد تتعرض لها يضاف الي دلك بعض المزايا الاخري التي تميز هدا المصدر التمويلي ومنها
* رفع درجة الاستقلال المالي لان إصدار الاسهم يعني تخفيض نسبة المديونية في الهيكل المالي للمؤسسة .
* رفع قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة نتيجة ضم الارباح غير موزعة لمصادر التمويل الاخري ادا كانت المؤسسة غير ملزمة بتوزيع الارباح ولو مؤقتا.
1. التمويل الذاتي : وهو أكثر المصادر التمويلية استفادة من التحفيزات التي توفرها التشريعات التي توفرها التشريعات الضريبية لتحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية وإدراك المسير لدلك يمكنه من تدعيم القدرة التمويلية الذاتية للمؤسسة من خلال العناصر التالية ( الارباح الصافية غير موزعة , الاهتلاكات, المؤونات )

ثانيا : القروض :

 ان لجوء المؤسسة الي القروض المختلفة كمصدر للتمويل قد يحقق لها بعض الوفرات الضريبية نتيجة سماح التشريعات بخصم فوائد القروض عند تحديد ~~الأوعية~~ الضريبية مما يقلص هده الاخيرة وينجم عن دلك التقليل في حجم الضريبة وهدا ما يميزه عن الأموال الخاصة كما ان هدا المصدر قد يحقق للمؤسسة المزايا التالية :\

* الاقتراض اقل مصادر التمويل تكلفة بالمفهوم الجبائي نتيجة ما ينجم عنه من وفرات ضريبية
* عدم تغير معدلات الفائدة تبعا لمستويات الارباح .
* انخفاض تكاليف التعاقد والسندات مقارنة بتكاليف اصدار الاسهم بنوعيها
* تعريض المؤسسة الي خطر الإفلاس في حالة عجزها عن الو فاء بديونها
* القروض الطويلة خاصة غير متاحة لجميع المؤسسات .

ثالثا : التمويل الايجاري :

تقوم المؤسسة وفق هدا الأسلوب التمويلي باستجار الأصل الاستثماري من مالكه مقابل دفع قيمة الإيجار بدلا من شرائه ولمن قد تنتهي العملية بالتمليك

1. الاستئجار التشغيلي : وفيه تكون مسؤولية صيانة الأصل المؤجر التامين عليه وتحمل مخاطر الاهتلاك والتقادم علي عاتق المؤجر .
2. الاستئجار التمويلي : حيث يتحمل المؤجر تمويل شراء الأصول الاستثمارية التي يحتاجها المستأجر و يؤجرها له بعقد وياخد هدا النوع صورتين ( الاستئجار مباشر , الاستئجار مع نقل الملكية [[10]](#footnote-10)

**المطلب الثالث: مكاسب المؤسسة من توظيف التسيير الجبائي**

ان اهتمام المؤسسة بتسيير جبايتها واخذ المسير للعامل الجبائي بعين الاعتبار في قراراته الهادفة الى توفير الأموال اللازمة لتمويل المؤسسة ومن مصادره المختلفة يحقق للمؤسسة المكاسب التالية

**1تنويع مصادر التمويل:** ليكون اختيار مصدر التمويل سليما يجب ان يكون المسير على دراية بكل مصادر التمويل المتاحة وتكاليف الحصول عليها لتأتي بعد ذلك مرحلة المفاضلة بينها وكما رأينا سابقا فان الضريبة تؤثر في مختلف مصادر التمويل مما يسمح للمسير إمكانية اختيار توليفة من مصادر التمويل المختلفة تحقق للمؤسسة وفرات ضريبية وتدعم قدرتها التمويلية

**2 تدنية التكاليف:** ان استعمال الأموال من طرف المؤسسة سواء كان مصدرها داخليا او خارجيا لايكون مجانيا وإنما تتحمل المؤسسة مقابل ذلك تكلفة رأس المال تتمثل في تكلفة المزيج الذي يتكون منه الهيكل المالي ومن العامل الضريبي من العوامل التي يمكن توظيفها من طرف المسير في قراراته لتدنية تكاليف مصادرها التمويل المختلفة

**3 تحقيق هيكل التمويل الأمثل:** تتمثل الفكرة الأساسية لهيكل التمويل الأمثل في التركيبة أو المزيج الذي يتكون منه الهيكل التمويلي للمؤسسة والذي تحصل عليه بأدنى تكلفة ممكنة ويحقق لها مردودية مقبولة واهمية العامل الضريبي واضحة في هذا المجال من خلال دوره في تنويع مصادر التمويل من جهة وتدنية تكاليف التمويل من جهة اخرى وما على المسير الا توظيف هذا الدور في اختياره

**4تحسين الأداء المالي** : ان المام المسير بعناصر الضريبة المطبقة ثم دراستها بتمعن وإدراجها في قراراته كلها عوامل تمكن المؤسسة من تحقيق اهدافها في ظل خضوع ضريبي اقل وبصفة قانونية كلها عوامل تمكن المؤسسة من تحقيق التسيير الحبائي والتي تتجلى مظاهره في :

**ٲ-تحسين الأداء الجبائي**: فالمسير مطالب بترقب وتقدير العبء الجبائي ثم تقييم الاختبارات الجبائية التي تمنحها الأنظمة الجبائية ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان في تعزيز قدرة التمويل للمؤسسة لان عدم تمكين المؤسسة من الاستفادة من حرية جبائية ممنوحة يعتبر خطا تسييري كما يتوجب على المسير استيعاب ان الضريبة هي تكلفة ويجب تسييرها كبقية التكاليف وعليه إن لا يكتفي بالبحث عن أحسن حل جبائي فقط وإنما يمتد بحثه الى كيفية تعظيم نتائج الاختيار الجبائي بانتقاء الاختيار الذي يضاعف الامتيازات ومن القرارات التي قد يتخذها لتحقيق ذلك[[11]](#footnote-11)

-تحسين النشاط الذي يخضع لتوقيع ضريبي مرتفع لتجنب الحد من أرباح زمن قدرة التمويل للمؤسسة

-اختيار الطبيعة القانونية للمؤسسة والتي يتحقق معها اقل خضوع للضريبة وهكذا تكمن إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار من :

-الحصول على الامتيازات الجبائية و المالية لتدعيم القدرة التمويلية للمؤسسة

-ان انتقاء الاختيارات الجبائية يتم في إطار القانون مما يحقق الفعالية المالية والجبائية والقانونية [[12]](#footnote-12)

**ب-تجنب الخطر الجبائي** :وهو ما يصطلح عليه الأمن الجبائي فإجبارية الضريبة تجعل المؤسسة في وضعية عدم التوقع الجبائي مما قد يضعها موضع خطر جبائي يتمثل في تحملها تكاليف إضافية نتيجة عدم التزامها بالقواعد الجبائية أو عدم استيفائها لشروط الاستفادة من امتيازات جبائية منتقاة واهم وضعيات الخطر هذا:

**-الامتناع أو التأخر في ايداع التصريحات :** حيث تلجا المصالح الجبائية الى تقدير الأسس بطريقة تلقائية مع تطبيق العقوبات المالية المنصوص عليها

**-الغش في التصريح :**حيثيتم تعديل الأوعية الجبائية مع تطبيق العقوبات

**-عدم مراقبة الاختيارات الجبائية :ا**ن انتقاء المؤسسة لاختيار جبائي ما بهدف الحصول على مزاياه المالية لتدعيم قدرتها التمويلية قد يتحول الى مصدر للخطر الجبائي عند عدم توفر شروط الاستفادة منه او توقف المؤسسة في مرحلة ما عن تحقيق الشروط الضرورية للحصول عليه ويترتب على ذلك إسقاط حق المؤسسة في الاستفادة من الامتياز وإخضاعها للضريبة وتعرضها لعقوبات جبائية والتي تعد بمثابة تكاليف إضافية [[13]](#footnote-13)

**المبحث الثالث  دراسة حالة لمؤسسة الأطلس لإنتاج الأجر**

**المطلب الأول التعريف بالمؤسسة و هيكلها التنظيمي**

**التعریف بالمؤسسة**

**اولا: عمومیات حول الشركة**

تأسست الشركة ذات المسؤولیة المحدودة )آجر للأطلس( SARL DE L'ATLAS ، بموجب العقد الموثق بالجزائر بتاریخ : 22/09/1987 والمسجل بمفتشیة التسجیل وعاء المدینة بتاریخ :28/09/1987. تم تأسیس الشركة ذات المسؤولیة المحدودة المسماة :مصنع الآجر الأطلس والمتمثل موضوعها في الإنتاج الصناعي لمنتجات الطین غیر المقاوم (صنع الآجر والقرمید الصناعي )، الكائن مقرها بالمنطقة الصناعیة، طریق المعذر –بوسعادة- ولایة المسیلة. ویقدر رأس مالها: خمسة مائة وتسعة وأربعون ملیون وستمائة ألف دینار جزائري 549.600.000.00 دج المعدل في 2008/01/02 وتقدر مدته 99 سنة.

یتمثل النشاط الأساسي للمؤسسة في الإنتاج الصناعي لمنتجات الطین غیر المقاوم )صنع الآجر والقرمید) حیث یتم تزوید المصنع بالطین الذي یعد المادة الأولیة الأساسیة بالنشاط الإنتاجي وذلك من مقلع رشانة بلدیة المعاضید ولایة المسیلة والذي یبعد عن المصنع بحوالي 100 كلم. ویتمثل منتوج المؤسسة في إنتاج الآجر بنوعی

: 1 – الآجــــر ذو 8 ثقوب

. 2 - الآجــــــــر ذو 12 ثقب.

حیث ان تقسیم الحصص الاجتماعیة بین الشركاء بالنسب التالیة :

- نسبة الشریك الأول: 25 %

-نسبة الشریك الثاني:25 %

-نسبة الشریك الثالثة :50 %

**بالنسبة لمراحل عملیة الإنتاج تتمثل في:**

إستخراج الطین من المقلع ومن ثم شحنه ونقله إلى المصنع لیتم بعده عملیة الطحن والغربلة فتلیها مراحل إنتاجیة أخرى على مستوى الوحدات الإنتاجیة لنتحصل في الأخیر على المنتوج النهائي المتمثل في الآجر بنوعیه.

**ثانیا: تسمیة الشركة والنشاط**

 1-تسمیة الشركة:

شركة ذات المسؤولیة المحدودة مصنع الآجر الأطلسLRASBriqueterie de l'ATLAS

**النشاط:**

صناعة الآجر بالإضافة إلىنقل البضائع على كل المسافات

 **المقر الاجتماعي** : المنطقة الصناعیة طریق المعذر بوسعادة ولایة المسیلة.

**العنوان** : صندوق برید 128 بوسعادة 28200.

**الكلیة للمصنع** : وفقا للعقد الإداري رقم 03 سجل العقود الإداریة المحرر بتاریخ 28/01/2003 لمدیرة أملاك الدولة المساحة تقدر بـــ30890م²

**ثالثا: الوثائق والتصریحات**

 **: 1 – الوثائق الرسمیــــــــــــــــــــــة :**

\*العقد التأسیسي ومختلف العقود التعدیلیة والمذكورة أعلاه.

\*السند المنجمي ومختلف التصریحات المرتبطة بها سواء الفصلیة أو السنویة.

\*الاتفاقیة الجماعیة والنظام الداخلي المودعة لدى محكمة بوسعادة.

\*عقود التأمینات مع الشركة العامة للتأمین وكالة بوسعادة.

\* تقاریر الخبرة.

\* تقاریر محافظ الحسابات.

**2 – التصریحات الشهریة:**

\*التصریحات الشهریة لأرقام الأعمال وضرائب الواجبة الأداء نموذج G°50.

\*التصریحات الشهریة للأجور واقتطاع الضمان الاجتماعیة والسنویة

 **3 – كشوفات والجداول:**

-كشوفات الحسابات البنكیة وشهادة الأرصدة لسنة 2013 من 01/01/2013 الى 31/12/2013 والتي تبین مختلف العملیات المصرفیة التي قامت بها الشركة خلال السنة وبمطابقتها مع الإثباتات.

-كشوفات المبیعات والتصریحات بالعملاء السنویة فواتیر البیع والشراء.

-كشوفات الحركیة للصندوق. تقریر السنوي للمسیر، تقریرات الخبرة.

 **مسك الحسابات الاجتماعیة :**

تمسك حسابات الشركة وفقا لأحكام النظام المالي من طرف مصلحة المالیة والمحاسبة بالشركة حیث لها من المعدات والكفاءات ما یؤهلها لمسك المحاسبة بشكل جید وفقا للمبادئ المتعارف علیها والقوانین ساریة المفعول وخصوصا النظام المالي المحاسبي.

**المطلب الثاني : واقع التسییر الجبائي الاستراتیجي في مؤسسة الأطلس**

التسییر الجبائي المحكم هو الذي یقوم على الاستفادة من كافة الامتيازات والتخفیضات الممنوحة للمؤسسة سواء كانت ممنوحة في إطار القانون الضریبي العام أو في إطار قانون الاستثمار.

**الفرع الأول : استفادة المؤسسة من المزایا الممنوحة في إطار القانون الضریبي العام**

في إطار القانون الضریبي العام یحق للمؤسسة الاستفادة من عدة مزایا للتخفیض من التكالیف الجبائیة ومن بین الامتيازات الممنوحة لمؤسسة الأطلس :

 - الاستفادة من نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القیمة المضافة

 - تفضل المؤسسة امتلاك المباني على استئجارها

 - تستفید المؤسسة من ترحیل الخسائر من سنة إلى أخرى للحصول على وفرات ضریبیة

 – تقوم المؤسسة بإعادة استثمار الأرباح وفوائض القیمة عن التنازل عن الأموال للحصول على التخفیضات والإعفاءات الممنوحة من أجل تشجیع الاستثمار

**االفرع لثاني: استفادة المؤسسة من المزایا الممنوحة في إطار قانون الاستثمار**

 • في إطار تشجیع الاستثمار استفادت المؤسسة من امتيازات جبائیة بمقتضى الأمر الرئاسي المتعلق بالوكالة الوطنیة لتطویر الاستثمار، مقرر منح مزایا الانجاز رقم 2011/28/0045/0 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011 ،استفادت مؤسسة الأطلس لإنتاج الآجر بامتیازات جبائیة وشبه جبائیة من مزایا النظام العام والمتمثلة في :

 - الإعفاء من الحقوق الجمركیة فیما یخص السلع غیر المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار

- الإعفاء من الرسم على القیمة المضافة فیما یخص السلع والخدمات غیر المستثناة المستوردة او المقتناة محلیا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار .

- الإعفاء من دفع حق نقل الملكیة بعوض عن كل المقتنیات العقاریة التي تمت في إطار الإستثمار المعني

 وحددت فترة الإنجاز المتفق علیها ب 36 شهر .

كما إستفادت مؤسسة الأطلس أیضا من مزایا النظام الاستثنائي بمقتضى الأمر الرئاسي المتعلق بالوكالة الوطنیة لتطویر الاستثمار وفقا لمقرر منح مزایا الاستغلال رقم 0/E/0045/28/2011 المؤرخ في 17 جانفي 2013 والمتمثلة في :

- الإعفاء من الرسم على أرباح الشركات.

 - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني .

بنسبة إعفاء تقدر بـــ6,89 % لمدة 10 سنوات.

**الفرع الثالث: ممارسة المؤسسة للإجراءات المالیة والإداریة والمحاسبیة المخفضة للعبئ الجبائي.**

تسعى المؤسسة لتخفیض العبئ الجبائي عن طریق التسییر الجبائي الجید وذلك وفقا للأحكام القانونیة المشروعة

 – یتبع التسییر الجبائي في المؤسسة سیاسة تمویل عن طریق مصدرین :

 • مصادر داخلیة: تتمثل في التمویل الذاتي.

في اغلب الأحیان تعتمد المؤسسة على التمویل الذاتي في تغطیة احتیاجاتها

• مصادر خارجیة: تتمثل في القروض واهتلاك الأصول.

تسعى المؤسسة لتحقیق وفرات ضریبیة من خلال فوائد القروض والتي تعتبر ضعیفة ومخصصات الإهتلاك التي تبین أن المؤسسة تقوم بالتجدیدات في أصولها.

 - سیاسة المخزون المتبعة هي طریقة الوارد أولا الصادر أولا.

- تقوم المؤسسة بإعادة استثمار أموالها في استثمارات خاضعة للضریبة.

- المؤسسة تمتلك أجورها ولا تستأجرها للإستفادة من مخصصات الإهتلاك

**الخاتمة**

تتعرض المؤسسة الاقتصادية مجموعة من العقبات و الصعاب التي تحول بينها وبين تحقيق الأهداف المسطرة وهدا ما يؤدي إلي الحد من فاعليتها , ما يستدعي إنشاء مجموعة من الوظائف التسييرية الهامة التي تحقق للمؤسسة أهدافها وتضمن بقاءها ونجاحها ومن بين هده الوظائف الهامة هي الوظيفة الجبائية لان العامل الجبائي من ابرز العوامل المؤثرة علي المؤسسة فهو يمثل اقتطاعات من خزينتها دون الحصول علي أي مقابل , و لاجل نجاح هده الوظيفة الجبائية يجب تدعيمها بركيزة اساسية تتمثل في التسيير الجبائي الذي يسعي دائما إلي تحقيق مكاسب المؤسسة .

 **قائمة مراجع ومصادر**

1 شهابة فاطمة , دور التسيير الجبائي في تخفيض التكاليف الجبائية في المؤسسة الاقتصادية , دراسة حالة مؤسسة الأطلس بولاية مسيلة , مذكرة ماستر , تخصص علوم الاقتصادية , جامعة المسيلة, 2014/2015 ,

2 سعداوي نهي , دور التسيير الجبائي في تدنئه المخاطر الجبائية في مؤسسة الاقتصادية ,دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية , مذكرة ماستر , تخصص علوم مالية ومحاسبية , جامعة ورقلة , 2016/2017

3 وادة علي , اثر التسيير الجبائي في تدنية المخاطر الجبائية , دارسة حالة مؤسسة النقل ,مذكرة ماستر , تخصص علوم مالية ومحاسبية , جامعة ورقلة ,2015/2016

4 ياسر حلواجي , دور المراجعة الجبائية في تحقيق الامن الجبائي , دراسة حالة مؤسسة اقتصادية , مدكرة ماستر , تخصص تدقيق محاسبي , الوادي , 2013/2014

5 منير إبراهيم هندي , الإدارة مالية المعاصرة , الطبعة 3 , مصر , المكتب العربي الحديث , 1996

6 ناصري أسيا مساهمة الرقابة الجبائية في تشخيص الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في لبعلوم اقتصادية تخصص مالية وجباية للسنة الجامعية 2016/2017 ص 46

1. شهابة فاطمة , دور التسيير الجبائي في تخفيض التكاليف الجبائية في المؤسسة الاقتصادية , دراسة حالة مؤسسة الأطلس بولاية مسيلة , مذكرة ماستر , تخصص علوم الاقتصادية , جامعة المسيلة, 2014/2015 , ص 8 [↑](#footnote-ref-1)
2. سعداوي نهي , دور التسيير الجبائي في تدنئه المخاطر الجبائية في مؤسسة الاقتصادية ,دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية , مذكرة ماستر , تخصص علوم مالية ومحاسبية , جامعة ورقلة , 2016/2017 ,ص 3 [↑](#footnote-ref-2)
3. سعداوي نهي ,مرجع سبق دكرة , ص 3 [↑](#footnote-ref-3)
4. شهابة فاطمة , مرجع سبق ذكره , ص 10.11 [↑](#footnote-ref-4)
5. وادة علي , اثر التسيير الجبائي في تدنية المخاطر الجبائية , دارسة حالة مؤسسة النقل ,مذكرة ماستر , تخصص علوم مالية ومحاسبية , جامعة ورقلة ,2015/2016 , ص 15

 [↑](#footnote-ref-5)
6. شهامة فاطمة , مرجع سبق ذكره , ص 15 [↑](#footnote-ref-6)
7. ياسر حلواجي , دور المراجعة الجبائية في تحقيق الامن الجبائي , دراسة حالة مؤسسة اقتصادية , مدكرة ماستر , تخصص تدقيق محاسبي , الوادي , 2013/2014 , ص 33.34 [↑](#footnote-ref-7)
8. شهابة فاطمة , مرجع سبق دكره , ص 80 [↑](#footnote-ref-8)
9. منير إبراهيم هندي , الإدارة مالية المعاصرة , الطبعة 3 , مصر , المكتب العربي الحديث , 1996, ص, 500 [↑](#footnote-ref-9)
10. شهابة فاطمة , مرجع سبق ذكره , ص 80 [↑](#footnote-ref-10)
11. ( الحواس زواق ٬ فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية٬ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ٬جامعة محمد بوضياف المسيلة٬ الجزائر 14-15 افريل 2009 ص 2 و3 [↑](#footnote-ref-11)
12. حواس زواق مرجع سابق ص3( [↑](#footnote-ref-12)
13. ( ناصري أسيا مساهمة الرقابة الجبائية في تشخيص الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في لبعلوم اقتصادية تخصص مالية وجباية للسنة الجامعية 2016/2017 ص 46 [↑](#footnote-ref-13)